اليمن

الأمن بأي ثمن؟

منظمة العفو الدولية

© Amnesty International

باسم الأمن، تهدر السلطات اليمنية المكاسب التي تحققت في مجال حقوق الإنسان، مما يجر على الشعب اليمني عواقب وخيمة.

فعندما وجدت الحكومة نفسها أمام تحديات تتمثل في تصاعد الدعوات الانفصالية في الجنوب، والصراع المتقطع مع حركة التمرد الحوثي في الشمال، ووجود تنظيم القاعدة في البلاد، أخذت الحكومة شيئاً فشيئاً تلجأ إلى أساليب قمعية ووسائل غير قانونية للتصدي لهذه التحديات.

ولقيت السلطات تشجيعاً وتحريضاً على ذلك من جانب حكومات أخرى، ولاسيما الولايات المتحدة ودول أوروبا والخليج التي تريدها أن تتخذ إجراءً صارماً لمكافحة تنظيم القاعدة، وأن تحول دون تمزق اليمن أو تحوله إلى دولة فاشلة. والهاجس الذي يخيف هذه الحكومات هو حدوث تواصل وارتباط بين تنظيم القاعدة في اليمن وجماعة المعارضة المسلحة المعروفة باسم «الشباب» في الصومال، الأمر الذي يضع القرن الإفريقي تحت سطوة الجماعات الإسلامية المسلحة، ويشكل خطراً يهدد أمن النقل البحري للنفط وغيره من السلع من وإلى منطقة الخليج وآسيا.

واشتدت الضغوط الدولية على اليمن بعد 25 ديسمبر/كانون 2009، وهو اليوم الذي حاول فيه شاب نيجيري نسف طائرة ركاب أمريكية متجهة إلى ديترويت، حسبما يبدو؛ وقيل إنه تلقى تدريباً على يد تنظيم القاعدة في اليمن. وسرعان ما عمدت الحكومة الأمريكية إلى توسيع نطاق تعاونها العسكري والاستخباري مع السلطات اليمنية، وفي مطلع عام 2010 أعلنت عن عزمها على تقديم حزمة من المساعدات الأمنية لليمن تبلغ قيمتها 155 مليون دولار، ورصد نحو 35 مليون دولار منها لعمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها قوات العمليات الخاصة اليمنية. ولكن لم يكن هناك أي مؤشر يذكر على الاكتراث بالآثار المحتملة لأي عمليات أمنية على حقوق الإنسان.

صحيح أن الجماعات الإسلامية المسلحة قد نفذت هجمات انتحارية وغيرها من الهجمات في اليمن، وأن من واجب الحكومة حماية الناس من مثل هذه الهجمات ومعاقبة مرتكبيها؛ غير أن الهاجس الأمني الرئيسي الذي يؤرق الكثير من اليمنيين هو التضرر من العمليات الكاسحة التي تقوم بها

يعاني نحو ثلث سكان اليمن البالغ تعدادهم 24 مليون نسمة من الجوع المزمن، ويعيش نصفهم على راتب يقل عن دولارين يومياً؛ وبينما يستنفد اليمن بسرعة ما لديه من إمدادات الماء والنفط، فمن المرجح أن يصير في نهاية المطاف عالة على المعونات الدولية.

الحكومة تصدياً للتحديات الماثلة أمامها في الجنوب والشمال، والتي كثيراً ما توصف بعمليات مكافحة الإرهاب. ورغم ما تردده الحكومة من مزاعم، فلا يبدو هناك أي دليل على وجود صلة بين الحوثيين أو الحراك الجنوبي وتنظيم القاعدة؛ فكلتا الحركتين، على ما يبدو، تحظيان بشعبية واسعة يغذيها شعور الأهالي بالغضب والتبرم مما يرونه من تمييز الحكومة ضدهم، وغير ذلك من المظالم المحلية.

وقد اعتقل المئات، إن لم نقل الآلاف، من الأشخاص المشتبه في صلتهم بالقاعدة أو الجماعات الإسلامية المسلحة، وكابدوا طائفة واسعة من الانتهاكات، من بينها الاختفاء القسري، والاعتقال الطويل الأمد بدون توجيه أي اتهام إليهم، والتعذيب، والمحاكمات الجائرة.

© Amnesty International

© Amnesty International

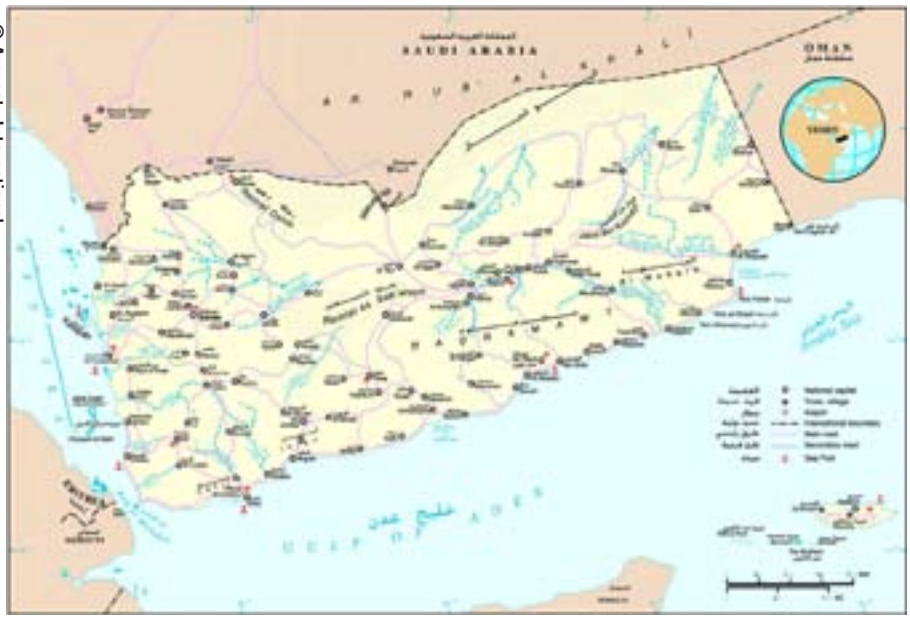

© Amnesty International

أعلاه: أطفال في أحد شوارع صنعاء القديمة؛ يعاني 43 في المائة من الأطفال من سوء التغذية في اليمن. أعلاه على اليسار: امرأة تتسول على جانب الطريق في صنعاء.
صورة الغلاف: صنعاء القديمة في مارس/آذار 2010.
يسار: خريطة لليمن، بناء على خريطة للأمم المتحدة.

وفي إطار الصراع الدائر مع الحوثيين في شمال منطقة صعدة، قتل المئات، وربما الآلاف، من المدنيين، سقط الكثيرون منهم بسبب الهجمات العشوائية، وأرغم أكثر من ربع مليون شخص على الفرار من ديارهم. وفي الجنوب، زُعم أن قوات الأمن ارتكبت أعمال قتل استهدفت شخصيات بارزة في الحراك الجنوبي، واعتدت على المتظاهرين المشاركين في مظاهرات سلمية مما أسفر عن سقوط المئات منهم بين قتيل وجريح. وتعرض للاعتقال التعسفي الكثير من الأشخاص المشتبه في صلتهم بالحوثيين أو الحراك الجنوبي، أو زجَّ بهم في السجن في أعقاب محاكمات جائرة.

كما استهدفت السلطات من ينتقدون سياسات الحكومة أو انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون. بل لقد استُخدمت القوانين والمحاكم المتخصصة التي أنشئت لمكافحة الإرهاب حتى في سجن أشخاص لم يفعلوا شيئاً سوى بحث ما يجري في صعدة أو في الجنوب.

ومما سهّل للحكومة اليمنية اللجوء إلى أساليب غير مشروعة في عملياتها الأمنية ما لمسته من تأييد دولي يكاد يخلو من أي انتقاد لهذه العمليات؛ وقد

© Women Journalists without Chains

مظاهرات في صنعاء احتجاجاً على اعتداءات الحكومة على حرية الصحافة، 2010.

آن الأوان لأن يمارس المجتمع الدولي نوعاً مختلفاً من الضغط على السلطات اليمنية وغيرها من الحكومات التي لها دور ما فيما يجري في اليمن – ضغط يقوم على التسليم بأن الاعتداء على حقوق الإنسان لا يعزز الأمن بل يعصف به.

التصدي للقاعدة

في يوليو/تموز 2007، قتل مهاجم انتحاري ثمانية سياح إسبان وسائقين يمنيين كانا بصحبتهم في مأرب؛ وفي سبتمبر/أيلول 2008، استهدف تفجير انتحاري السفارة الأمريكية في العاصمة صنعاء، مما أسفر عن مقتل 16 شخصاً على الأقل، من بينهم منفذو الهجوم الستة. وفي مارس/آذار 2009، أدى انفجار قنبلة إلى مقتل أربعة سياح كوريين جنوبيين ومرشدهم السياحي اليمني في حضرموت؛ وفي يونيو/حزيران 2010، وقع هجوم على مبنى لقوات الأمن في عدن، مما أدى إلى مقتل سبعة من أفراد الأمن وثلاث نساء وطفل.

هذه الهجمات الدامية وغيرها وقعت على يد مسلحين تشتبه الحكومة في انتمائهم لتنظيم القاعدة أو لغيره من الجماعات الإسلامية المسلحة في اليمن. ويقع على عاتق الحكومة واجب عسير يتمثل في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الناس من مثل هذه الهجمات مع التحقق من أن تلك التدابير لا تنطوي على أي انتهاك لحقوق الإنسان؛ وقد تجلى فشل السلطات اليمنية في التصدي لهذا التحدي، فهي تلجأ بصورة متزايدة لإجراءات تنتهك حقوق الإنسان.

واعتقل المئات، بل ربما الآلاف، من الأشخاص فترات طويلة بدون تهمة ولا محاكمة؛ واختفى بعضهم أثناء الاعتقال، بينما تعرض البعض الآخر للتعذيب. وحكم على البعض بالإعدام أو بالسجن لمدد طويلة في أعقاب محاكمات جائرة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة التي أنشئت عام 1999 للنظر في قضايا أمن الدولة.

ومنذ عام 2009، قتلت قوات الأمن أكثر من 100 شخص في عمليات زُعم أنها استهدفت «إرهابيين»؛ وفي بعض الحالات، قيل إن القتلى سقطوا أثناء تبادل إطلاق النار بين المسلحين وقوات الأمن التي كانت تحاول القبض عليهم؛ ويبدو في حالات أخرى أن قوات الأمن لم تبذل أي محاولة للقبض عليهم، أو عمدت إلى استخدام

© Amnesty International

عبد الله ثابت محسن العباب

يقول عبد الله ثابت محسن العباب (انظر الصورة) إن قوات الأمن السياسي جاءت إلى منزله ذات ليلة في يونيو/حزيران 2007 بحثاً عن ابنه عادل الذي تشتبه في صلته بتنظيم القاعدة. ولما فشلت في العثور على عادل، اقتادت والده وثلاثة من أبنائه الآخرين – هم أمير (32 عاماً) ومعاذ (26 عاماً) ومحمد (25 عاماً) – إلى مقرها في صنعاء، وأودعتهم رهن الحبس الانفرادي. ويقول عبد الله إن قوات الأمن استجوبته بشأن عادل، واحتجزته نحو 30 ساعة دون السماح له بالحصول على الأدوية الضرورية التي يتعاطاها، بما في ذلك الإنسولين، ثم أخلت سبيله. وأدين محمد في يناير/كانون الثاني 2010 بتزوير جواز سفر، وحُكم عليه بالسجن خمس سنوات. أما أمير ومعاذ فلا يزالان رهن الاعتقال بدون توجيه أي اتهام إليهما.

القوة المفرطة. وعلى حد علمنا، لم تجر السلطات أي تحقيقات قضائية للتحقق مما إذا كان لجوء قوات الأمن لاستخدام القوة المميتة في أي من هذه الحالات مبرراً أو مشروعاً.

تحث منظمة العفو الدولية جميع الجماعات المسلحة في اليمن على:

- احترام حقوق الإنسان في جميع الظروف والأحوال، ووضع حد للهجمات المسلحة على الأهداف المدنية.

تحث منظمة العفو الدولية الحكومة اليمنية على:

- تقديم مرتكبي تلك الانتهاكات إلى القضاء في محاكمات عادلة لا تفرض فيها عقوبة الإعدام، وضمان مراعاة الحقوق الإنسانية لجميع المشتبه في ضلوعهم في هجمات مسلحة ضد المدنيين في جميع الأحوال.

© Private

© Private

قنبلة عنقودية غير منفجرة من طراز BLU 97 (أعلى)، وجزء من وحدة الدفع الصاروخي لصاروخ كروز من طراز توماهوك BGM-109D ، عثر عليهما في موقع الهجوم في أبين. وتوحي الصور بأن صاروخ كروز من صنع أمريكي محملاً بقنابل عنقودية قد استخدم في الهجوم. وقد صمم هذا النوع من الصواريخ بحيث يكون قادراً على حمل 166 من القنيبلات العنقودية التي تنفجر كل منها إلى أكثر من 200 شظية فولاذية حادة.

مجزرة في أبين

في فجر السابع عشر من ديسمبر/كانون الأول 2009، أطلقت صواريخ على تجمعين سكنيين في منطقة المعجلة بمديرية المحفد في محافظة أبين، مما أسفر عن مقتل 21 طفلاً وما لا يقل عن 20 رجلاً وامرأة. وأباد القصف الصاروخي عائلتي آل حيدرة وآل عنبور بأكملهما تقريباً بينما كانوا يغطون في نومهم؛ وهناك أدلة قوية على أن القنابل العنقودية التي تستخدمها قوات الجيش الأمريكي كانت من بين الأسلحة المستخدمة في هذا القصف.

وقالت السلطات اليمنية أول الأمر إنها كانت تستهدف «معسكر تدريب إرهابياً»، وحمَّلت تنظيم القاعدة المسؤولية عن سقوط قتلى في صفوف النساء والأطفال بدعوى أنه هو الذي جاء بهم إلى المعسكر. ولكن بعد أن قامت لجنة برلمانية بتحقيق في الحادث، ولم تعثر على أي أدلة لوجود معسكر للمسلحين في الموقع، اعتذرت الحكومة لأهالي الضحايا لاحقاً، ووصفت قتلهم بـ«الخطأ».

ومن الواضح أن أي هجوم عسكري من هذا القبيل، نُفِّذ بصورة متعمدة مع سبق الإصرار والترصد، ضد أناس لا يشكلون أي خطر فوري يهدد أرواح الآخرين، هو عمل غير مشروع.

وقد استفسرت منظمة العفو الدولية السلطات الأمريكية عن دورها في هذا الهجوم، والخطوات التي اتخذتها للحيلولة دون وقوع إصابات وخسائر لا ضرورة لها في الأرواح، ولكنها لم تتلق منها أي رد بعد.

تحث منظمة العفو الدولية الحكومة اليمنية على:

- فتح تحقيق قضائي بشأن الهجوم، وإحالة المسؤولين عن سقوط القتلى إلى القضاء.

صعدة: تدمير وتشريد

«لقد رأينا أشياءً تسقط من السماء بالمظلات؛ ظننا أنها منشورات، ولكنها كانت قنابل».

رجل فر من بيته في منطقة رازح يصف هجوماً استخدمت فيه قنابل عنقودية فيما يبدو.

«كان الناس يقولون إذا قصف هذا البيت، فلا أمان في أي مكان آخر».

أحد العديد من شهود العيان الذين وصفوا واقعة قصف منزل محمد جابر، الذي كان يقوم بدور الوساطة في المساعي الرامية لوقف الصراع، في 23 أو 24 ديسمبر/كانون الأول 2009. وكانت قنبلتان أطلقتا لا يفصل بينهما سوى بضع دقائق قد قتلتا 38 شخصاً داخل المنزل أو بالقرب منه.

© Private

يمين: مخيم المزرق للنازحين داخلياً من جراء الصراع في صعدة بمنطقة حرض، محافظة حجة ، اليمن، يناير/كانون الثاني 2010.

«النساء لسن مستشارين في الصراعات وغير مخططين ولكن يتحملن نتائجها.»

مها عوض، ناشطة وموظفة سابقة في اللجنة الوطنية للمرأة.

«أبصر بطرف عيني مشهد كأنه من مشاهد يوم القيامة»

أحد النازحين يصف قذف أحد الأسواق بمنطقة رازح، في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2009، وقت الذروة في الساعة التاسعة والنصف صباحاً.

«القصف كان متواصل والأطفال يتبولون من الخوف.»

امرأة فرت من صعدة مع أسرتها في بداية 2010

أعلاه: بيت مدمر، وعلى الجدار عبارة تقول «هذه هي المساعدات الأمريكية لليمن».
أعلاه على اليسار: سوق أقامها الأهالي مؤقتاً بجوار أطلال المحلات التجارية والمنازل.
على اليمين: داخل مبنى تعرض للقصف المباشر.
أعلاه على اليمين: منازل مدمرة في النظير وسط منطقة رازح حيث لقي نحو 45 من أبناء عائلة أبو طالب حتفهم، حسبما زُعم.
أقصى اليمين: منطقة عربة، النظير، رازح (مارس/آذار 2010).

جميع صور الدمار في صعدة التقطت في مارس/آذار 2010؛ ولأول مرة تظهر هذه الصور، التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية، حجم الدمار الذي حاق بالمنطقة. © Private

الصراع في صعدة

حصد الصراع المسلح الدائر في منطقة صعدة الواقعة في أقصى شمال اليمن، على الحدود مع السعودية، أرواح الآلاف من الأشخاص، وألحق إصابات وعاهات مستديمة بكثيرين آخرين خلال ست موجات من القتال على مدى ست سنوات.

بدأ الصراع في يونيو/حزيران 2004 عندما رفض حسين بدر الدين الحوثي، وهو رجل دين شيعي زيدي، الاستسلام للسلطات؛ ولم تلبث أن اندلعت اشتباكات مسلحة بين قوات الأمن والحوثيين، أي أتباع الحوثي، حتى قُتل الحوثي في سبتمبر/أيلول 2004.

وفي أغسطس/آب 2009، وفي أعقاب خمس جولات أخرى من القتال والعديد من اتفاقات وقف إطلاق النار، استعر القتال من جديد إذ دفعت الحكومة بمقاتلاتها ودباباتها في إطار عملية عسكرية هجومية أطلقت عليها اسم «الأرض المحروقة». وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2009، امتد القتال إلى السعودية، فراحت قواتها تقصف صعدة بضراوة على مدى نحو شهرين. وكان آخر اتفاق هش لوقف إطلاق النار بين الحوثيين والحكومة اليمنية هو الاتفاق المبرم في فبراير/شباط 2010.

وأغلقت الطرق المؤدية إلى صعدة مما يعني أن أحداً خارج المنطقة لا يكاد يعرف ما حدث أثناء الجولة السادسة من القتال؛ ولم يبدأ حجم القتل والدمار في التكشف إلا مع بدء وصول الأهالي الفارين من ديارهم إلى المناطق الآمنة.

وتظهر الصور التي التقطت في أعقاب الصراع حجم الدمار الشامل الذي حاق بالمنطقة، ولم يكد يستثني أي نوع من مبانيها، سواء في ذلك المنازل، والعمارات السكنية، والأسواق، والمساجد، ومحطات الوقود، والمحلات التجارية، والمدارس، ومراكز الصحة.

ووصف العديد من النازحين لمنظمة العفو الدولية هجمات استخدمت فيها قنابل عنقودية فيما يبدو؛ وقال رجل نجا من قصف لإحدى الأسواق في رازح في 7 أكتوبر/تشرين الأول: ««شفت طائرتين، وبارشوتات نازلين منهم، أنا والناس الآخرين قلنا إغاثة. أخذت 3 دقائق حتى نزلت. صحت قنابل وهربت أصيح قنابل، صواريخ، وانبطحت على بطني. وتحول السوق إلى صياح، ظلام، دخان، غبار، أحجار، شظايا، نوافذ مكسرة....»

> «إن النازحين داخل اليمن معرضون للخطر بسبب عدم كفاية الموارد المالية المخصصة للأغراض الإنسانية».
>
> وولتر كيلين، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالحقوق الإنسانية للنازحين داخلياً، إبريل/نيسان 2010

ووصف آخرون هجمات متكررة على المناطق السكنية؛ ومن هؤلاء رجل شهد قصف منزلين لعائلة أبو طالب في رازح في 30 ديسمبر/كانون الأول 2009، مما أدى إلى مقتل 45 شخصاً؛ وقال الرجل: «كنا نخرج الضحايا – النساء الذين قتلوا كانوا 14 والأطفال 16.»

ووصفت مجموعة أخرى قصفاً استهدف سوق بني معان في 12 ديسمبر/كانون الأول 2009، أو نحو ذلك، مما أودى بحياة ما يتراوح بين 80 و90 شخصاً؛ وقال أحدهم: «ما تقدر تعرف لحم الحيوان من لحم الإنسان.»

ونتيجة لتعذر الوصول إلى منطقة صعدة، لم يتمكن مندوبو منظمة العفو الدولية الذين زاروا اليمن في مارس/آذار 2010، من التثبت من صحة الروايات بأنفسهم، ولو أن الروايات التي تلقوها تنطوي في مجملها على أدلة قوية على طبيعة عمليات القصف التي قامت بها القوات اليمنية والسعودية مؤخراً.

ومن المعلوم أن القانون الإنساني الدولي، الذي تسري أحكامه أثناء الصراعات المسلحة، يحرِّم استهداف المنشآت المدنية، مثل المنازل، كما يحرِّم الهجمات التي لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنية، أو التي تكون لها عواقب مفرطة على المدنيين لا تتناسب مع أهدافها العسكرية؛ وإذا ما عمدت قوة ما إلى شن مثل هذه الهجمات عن قصد، فإنها تكون بذلك قد اقترفت جرائم حرب.

كما ترددت ادعاءات حول انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها الحوثيون، مثل استخدام جنود من الأطفال وزرع الألغام الأرضية؛ ولكن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من التحقق من هذه الادعاءات هي الأخرى.

أطفال يلعبون في مخيم للنازحين داخلياً في عمران، فبراير/شباط 2010

© Private

بحلول مارس/آذار 2010، كان نحو 280 ألفاً من أهالي صعدة قد نزحوا عن ديارهم، وانتهى المآل بنحو 10 في المائة منهم إلى المخيمات؛ أما الربع مليون الآخرون فقد وجدوا المأوى لدى الأقارب والأصدقاء، أو كابدوا شظف العيش في مبانٍ مهجورة، أو غرف مستأجرة، أو في باحات المساجد، وغيرها من المناطق المكشوفة.

«لا أعرف عنه شيء: هل هو حي أو ميت»

هذا ما قاله يحيى عبد الله السياني عن ابنه المحاسب عبد الإله، البالغ من العمر 21 عاماً، الذي ظل مختفياً لمدة أربعة أشهر عقب القبض عليه في صنعاء في 19 مايو/أيار 2008. وفي وقت لاحق، صدر عليه حكم بالسجن خمس سنوات بتهم تتعلق بتأييده المزعوم للحوثيين؛ ولا يزال ابنه الآخر محمد، وهو طالب في الثامنة عشرة من عمره، رهن الاعتقال بدون توجيه أي اتهام إليه منذ القبض عليه في مارس/آذار 2007.

وقد اختفى الكثيرون ممن وقعوا في الأسر أو ألقي القبض عليهم في إطار الصراع الدائر في صعدة؛ وظل بعضهم مختفين لعدة أشهر، في حين لا يزال آخرون في عداد المفقودين. وترددت ادعاءات تفيد أن الكثيرين من المعتقلين تعرضوا للتعذيب أثناء التحقيق معهم أثناء احتجازهم لفترات طويلة دون السماح لهم بأي اتصال بالعالم الخارجي أو الاستعانة بمحامين. ولا يزال الكثيرون خلف القضبان رغم أن السلطات لم توجه إليهم أي تهمة. وقدم المئات للمحاكمة، من بينهم 34 على الأقل حُكم عليهم بالإعدام في أعقاب محاكمات جائرة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة.

تحث منظمة العفو الدولية الحكومة اليمنية على:

- اتخاذ تدابير ملائمة لضمان سلامة النازحين الراغبين في العودة إلى صعدة، بما في ذلك إعادة بناء منازلهم ومرافق البنية التحتية، وتمويل مستويات كافية من المساعدة والخدمات.
- إيلاء الأولوية لتمكين المنظمات الإنسانية من الوصول إلى صعدة بلا عقبات وتأمين سلامتها.

وتحث منظمة العفو الدولية الحكومتين اليمنية والسعودية على:

- إجراء التحقيقات اللازمة ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي التي زعم أن قواتهما ارتكبتها أثناء الصراع.

وتحث منظمة العفو الدولية الحكومة اليمنية والحوثيين على:

- التحقق من امتثال قواتهما الدائم للالتزامات التي يمليها عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
- الكف عن استخدام جنود من الأطفال.

© Amnesty International

© Private

أعلاه: محمد المقالح
يمين: المحكمة الابتدائية الجزائية المتخصصة في صنعاء حيث تم منع وفد منظمة العفو من الدخول لحضور جلسات محاكمة محمد المقالح في مارس/آذار 2010.

خنق حرية التعبير

لقد أصبحت الحكومة تزداد ضيقاً باستقلال وسائل الإعلام وبأي انتقاد لها؛ فتعرض الصحفيون والمحررون وأصحاب وسائل الإعلام للاعتقال، واحتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي، وقاسوا سوء المعاملة، وزُجَّ بهم في السجون بتهم زائفة في أعقاب محاكمات جائرة. وقامت قوات الأمن بدهم مكاتب الصحف ومحطات التليفزيون والتهجم عليها، وأطلقت النار على المتظاهرين المحتجين بصورة سلمية على قمع حرية التعبير؛ ومُنعت الصحف من الصدور، وحُجبت المواقع الإخبارية الإلكترونية.

ويكفل الدستور اليمني حرية التعبير، غير أن هذا الحق تقوضه القوانين والممارسات المقيِّدة، ولا سيما قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1990، والمحكمة المتخصصة لنظر قضايا الصحافة والمطبوعات التي أنشئت في مايو/أيار 2009؛ والظاهر أن الهدف من وراء إنشائها هو قمع أي معارضة عن طريق التعجيل بنظر القضايا المرفوعة على منتقدي الحكومة.

ومن بين الكثيرين من ضحايا قمع حرية التعبير محمد المقالح، وهو صحفي وعضو في الحزب الاشتراكي؛ فقد اختفى في سبتمبر/أيلول 2009 لمدة أربعة أشهر؛ وقال لمنظمة العفو الدولية إنه اختُطف في أحد شوارع العاصمة صنعاء على أيدي أفراد مسلحين من عملاء الدولة يرتدون ثياباً مدنية، وتعرض للضرب المبرح في جميع أنحاء جسمه حتى سالت منه الدماء وفقد الوعي؛ وقال إنه ظل عاجزاً عن الحركة طيلة نحو عشرة أيام.

وفي وقت لاحق، وجهت إلى محمد المقالح تهمة بث معلومات ضد قوات الأمن، والدفاع عن أنصار الحوثي، وهي جرائم يعاقب عليها القانون اليمني بالإعدام. وأحيل فيما بعد إلى المحكمة الجزائية المتخصصة؛ وفي إبريل/نيسان 2010، قيل له إنه سوف يحاكم أيضاً بتهمة «التشهير بالرئيس» أمام المحكمة المتخصصة لنظر قضايا الصحافة والمطبوعات، وذلك فيما يبدو بسبب مقالات كتبها عام 2005.

وفي مارس/آذار 2010، منعت السلطات مندوبي منظمة العفو الدولية مرتين من دخول المحكمة الجزائية المتخصصة لحضور جلسات محاكمة محمد المقالح؛ وبعد ذلك بنحو أسبوع، أفرج عن محمد المقالح، وفي 20 مايو/أيار أمر الرئيس اليمني بوقف جميع الإجراءات القضائية ضده.

ولكن مما يقلق منظمة العفو الدولية أن التهم الموجهة إليه لا تزال قائمة لم يتم إسقاطها، ومن ثم فإن خطر تقديمه للمحاكمة ومعاقبته لا يزال مصلتاً فوق رأسه.

تحث منظمة العفو الدولية السلطات على:

- الإفراج فوراً وبلا قيد أو شرط عن جميع المعتقلين الذين لم يحتجزوا لسبب سوى تعبيرهم السلمي عن آرائهم.
- إلغاء كافة القوانين التي تجرِّم المعارضة السلمية.
- ضمان التزام المحكمة المتخصصة لنظر قضايا الصحافة والمطبوعات بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

السخط الجنوبي

تظاهر عشرات الآلاف من المواطنين في الشوارع خلال السنوات الثلاث الماضية احتجاجاً على ما يلمسونه من التمييز ضد الجنوب من جانب الحكومة في صنعاء؛ ويتجلى حجم المعارضة في شيوع أعلام دولة اليمن الجنوبي التي كانت منفصلة عن الشمال في السابق، بألوانها الأربعة المميزة: الأحمر والأبيض والأزرق والأسود، وتواجدها في كل مكان، والكتابات والرسومات المنتشرة على الجدران. ورداً على ذلك، تزايد

© Private

مظاهرة حاشدة احتجاجاً على تمييز الحكومة ضد الجنوب، 2009.

لجوء السلطات إلى أعمال القتل غير المشروع، والاعتقالات التعسفية، والاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين المسالمين.

وقد بدأت المظاهرات السلمية في أغسطس/آب 2007، بقيادة جنود سابقين يحتجون على انخفاض أجورهم ومعاشاتهم مقارنةً بنظائرها في الشمال. وكان رد الفعل القمعي من جانب السلطات من العوامل التي ساهمت في نشوء الحراك الجنوبي الذي يضم فصائل كثيرة تطالب بانفصال الجنوب عن الشمال.

وتنكر السلطات اليمنية الاتهامات الموجهة إليها بالتمييز ضد الجنوب، متهمةً الحراك الجنوبي بأنه على صلة بتنظيم القاعدة، وأنه يضم عناصر مسلحة. وتشير السلطات إلى الاشتباكات العنيفة التي اندلعت بين المتظاهرين المسلحين وقوات الأمن مما أسفر عن وقوع إصابات في صفوف الجانبين؛ والواقع أن هذه الاشتباكات كانت مجرد حوادث استثنائية. ومن جانبه، ينفي الحراك الجنوبي أي صلة له بتنظيم القاعدة، مؤكداً الطابع السلمي لحملته.

ومنذ مطلع عام 2010، صعدت قوات الأمن عملياتها ضد الحراك الجنوبي؛ ففي أواخر فبراير/

> «نواجه بالملاحقات والاعتقالات لنا وعائلاتنا، كل هذا للضغط علينا للسكوت.»
>
> جندي أحيل قسراً على التقاعد من الجيش في 1994

شباط 2010، على سبيل المثال، اعتقل أكثر من 90 شخصاً أثناء المظاهرات؛ وفي مارس/آذار، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ في الضالع، وفرض حظر التجول الليلي لفترات متباينة في الضالع، وردفان، وزنجبار؛ وأغلقت شبكات الهاتف المحمول (الجوال) في بعض المناطق.

كما شهدت الأشهر الخمسة الأولى من عام 2010 مقتل العديد من نشطاء الحراك الجنوبي؛ وكان من بينهم عضو جديد نسبياً في الحراك الجنوبي يدعى علي الحدي. فقد اقتحمت قوات الأمن منزله في الساعة الثالثة والنصف من صباح الأول من مارس/آذار 2010، وبعد ساعات من إطلاق النار وإصابته بجرح في الساق، أردته قوات الأمن قتيلاً؛ كما قتلت أحد أقاربه. وبعد ذلك بساعات قليلة، شاهد أهالي علي الحدي جثته في المشرحة،

فوجدوها ممثلاً بها؛ ومن مظاهر ذلك أن شفتيه كانتا مبتورتين. وزعمت السلطات فيما بعد أن علي الحدي عضو في تنظيم القاعدة، وهو زعم أثار سخرية النشطاء.

ومنذ عام 2007، ورد أن قوات الأمن قتلت العشرات من الأشخاص في مواقع المظاهرات أو

> «كان أعضاء الأمن منتشرين على الشوارع والسقوف لحراسة أو منع أو مراقبة اعتصام سلمياً وبدأ إطلاق النار على جميع الحاضرين هناك. وأصيب الكثير. أنا شفت واحد مات.»
>
> علاء محمد علي عباد، أحد المارة خلال المظاهرة في عدن في 21 مايو/أيار 2009

بالقرب منها، وكانت هذه المظاهرات سلمية في الأغلب والأعم، ولو أن قلة منها تخللها مستوى منخفض من العنف من قبيل رشق قوات الأمن بالحجارة؛ وكان من بين القتلى بعض المارة.

وألقي القبض على الآلاف من المتظاهرين والمارة، وأودعوا رهن الاعتقال على نحو تعسفي في كثير من الأحيان. وأطلق سراح معظم المعتقلين على وجه السرعة، ولكن الكثيرين منهم لبثوا فترات طويلة رهن الاعتقال بدون تهمة ولا محاكمة، وحُرموا من أي وسيلة للطعن في قانونية اعتقالهم. ويقول بعض المعتقلين إنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من أشكال سوء المعاملة.

وفي أعقاب صدور مراسيم عفو أعلن عنها الرئيس اليمني في مايو/أيار، أطلق سراح معظم المعتقلين الذين يمتون بصلة أو أخرى للاضطرابات في الجنوب.

تحث منظمة العفو الدولية الحكومة اليمنية على:

- التحقيق في قتل أو إصابة المتظاهرين والمارة، ومقاضاة أي شخص تثبت مسؤوليته عن إصدار الأمر بارتكاب أعمال القتل غير المشروع أو الاستخدام المفرط للقوة أو الضلوع في ذلك.

© Amnesty International

شرف صالح علي با عباد

ألقي القبض على شرف صالح علي با عباد، وهو طالب في جامعة عدن في الثانية والعشرين من عمره، في السابع من مايو/أيار 2009 في عدن. وبعد ذلك بثمانية وعشرين يوماً، أصدرت الجامعة قراراً بفصله بدون أي تحقيق. واتهمته قوات الأمن بالتخطيط لتنظيم مظاهرات، ورفع لافتات كتبت عليها شعارات مؤيدة لانفصال الجنوب. وقدم لاحقاً للمحاكمة، فصدر عليه حكم بالحبس أربعة أشهر مع وقف التنفيذ. وأثناء اجتماع مع وفد من منظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2010، قالت وزيرة شؤون حقوق الإنسان إنها سوف تتحقق بنفسها من إعادة شرف إلى جامعته. غير أن المنظمة علمت في أواخر مايو/أيار أن شيئاً من هذا لم يحدث؛ بل إن أفراد الأمن ألقوا القبض عليه من جديد أثناء ركوبه حافلة في 26 مايو/أيار، وحرقوه بالسجائر، ثم اقتادوه إلى مركز شرطة المعلا في عدن، ثم أخلوا سبيله فيما بعد.

تحرك الآن!

الرجاء كتابة مناشدات إلى السلطات اليمنية تحثها على الأخذ بالتوصيات الواردة في هذا التقرير، إلى جانب ما يلي:

- وضع حد للقبض والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي، والتعذيب، والاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين، وأعمال القتل المستهدفة، والمحاكمات الجائرة، وعقوبة الإعدام.

- الإفراج فوراً وبلا شروط عن أي شخص لم يُعتقل لسبب سوى التعبير عما وقر في ضميره من معتقدات دون استخدام العنف أو الدعوة إليه.

- المسارعة بتوجيه التهم لجميع المعتقلين الأمنيين وتقديمهم لمحاكمات عادلة، أو الإفراج عنهم.

- السماح لجميع المعتقلين بالاتصال بمحامين.

- حماية المعتقلين من التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، بما في ذلك إجراء تحقيقات وافية حول جميع الادعاءات، وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى القضاء.

- تقديم تعويضات لجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعويضات المالية.

الرجاء كتابة مناشدات إلى السلطات الأمريكية لحثها على ما يلي:

- التحقيق فيما يبدو من ضلوع الولايات المتحدة في أعمال القتل غير المشروع في محافظة أبين، وإعلان نتائج التحقيق، وتقديم كافة المسؤولين عن ذلك إلى القضاء.

- التحقق من الالتزام الصارم بمعايير حقوق الإنسان عند التعاون بين الولايات المتحدة واليمن في العمليات الأمنية، بما في ذلك المعايير التي تحكم استخدام الأسلحة النارية في تنفيذ القانون؛ والحرص على إدراج تلك المعايير في برامج التدريب الأمريكية المخصصة للقوات اليمنية.

الرجاء إرسال المناشدات إلى:

فخامة الرئيس علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية
مكتب رئيس الجمهورية
صنعاء
الجمهورية اليمنية

الرئيس الأمريكي باراك أوباما
The President
The White House
Office of the President
Pennsylvania Avenue NW 1600
Washington DC 20500, USA
Email: http://www.whitehouse.gov/contact/
Salutation: Dear Mr President

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.8 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

أغسطس/آب 2010
August 2010
رقم الوثيقة:
Index: MDE 31/011/2010

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street, London
WC1X 0DW, UK
www.amnesty.org